

# عِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

(٦٠٢٣٤٢)

إعداد

أ. د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر

١٤٣٥ هـ

جامعة أم القرى

قسم الكتاب والسنة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
يقيني في الله يقني

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد:

هذه إضاءات يسيرة في الجرح والتعديل كتبتها على عجل وفق متطلبات المادة المقررة،  
وحرصت على الإيجاز مع التركيز على أهم عناصر المادة...

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد لأبنائنا... والعفو عن الخطأ والزلل...

إنَّ ربي قريب مجيب.

١٤٣٥ / ١٢ / ٢٥ هـ

الجرح لغةً: مصدرٌ مأخوذٌ من جَرَحَهُ يَجْرَحُهُ إذا أثَّرَ فيه بسلاحٍ أو غيره فسال منه الدم، يُقال: جرحه بلسانه أي: شتمه، وجرح الحاكمُ الشاهدَ: إذا عثر منه على ما تسقطُ به عدالته من كذبٍ وغيره.

والاسم منه: الجرح - بضم الجيم -، والجمع: جروح، وجراح. وقال بعضُ فقهاء اللغة: «الجرحُ بالضم: يكون في الأبدان. والجرحُ بالفتح: يكون في المعاني والأعراض ونحوهما، وهو المتداول بينهما، وإن كان في أصل اللغة بمعنى واحد»<sup>(١)</sup>.

والاستجراح: النقصان، والعيب، والفساد، وهو: الطعن في الراوي ورد شهادته<sup>(٢)</sup>. ومن هذا يتبين لنا أن الجرح جرحان:  
أ- جرحٌ مادي وهو: أن يُحدثَ الإنسانُ أثرًا في الأجسام الحية من قطعٍ أو ذبحٍ، ولا عناية لعلماء هذا الفن به، ولا دخل له في بحثنا.  
ب- جرحٌ معنوي وهو: وصف الشخص بما يؤذيه باللسان أو الكتابة أو الإشارة المفهمة بسبٍ أو قذفٍ، وهو أشقُّ من الأول، وأشدُّ تأثيرًا، وأعظمُ خطورةً منه، وفيه يقول الشاعر:  
جراحاتُ اللسان لها التئامٌ \* ولا يلتئم ما جرحَ اللسانُ  
فجراحاتُ البدن تلتئم سريعًا، وجراحاتُ اللسان أو الكتابة أكثر بقاءً وأشدَّ إيذاءً، ومنه جرح الشاهد إذا طعن فيه وردَّ قوله<sup>(٣)</sup>.

---

(١) تاج العروس: ٢ / ١٣٠ مادة (ج رح)، دراسات في الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي: (ص: ٤٧).  
(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس: (١ / ٤٥١)، ولسان العرب لابن منظور (٣ / ٢٤١ - ٢٤٤).  
(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري: ١ / ٢٥٥، ولسان العرب لابن منظور (٢ / ٢٣٣، ٢٣٤).

الْجَرْحُ اصطلاحًا: الْجَرْحُ: وَصْفٌ مَتَى التَّحَقَّ بِالرَّأْيِ وَالشَّاهِدِ، سَقَطَ الاعتبارُ بقوله  
وَبَطُلَ العملُ به <sup>(١)</sup>.

فالجرحُ في اصطلاح المحدثين: هو الطَّعنُ في رِوَاةِ الحديثِ بما يُسقط عدالتهم، أو يُجِلُّ  
بضبطهم، أو يُقلِّلُ منهما، أو من أحدهما مما يترتب عليه سقوط روايتهم وردّها أو ضعفهم.  
التعديل لغة: لغة من العدل، وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم.

وتعديل الشيء: تقويمه، بحيث يكون مستقيمًا <sup>(٢)</sup>.

ويكون في المعقولات فيقال: عدل الحاكم في حكمه أي: أقام حكمه على أسسٍ سوِيَّةٍ لا  
يُفرِّق فيها بين أحدٍ من الناس، وهو ضد الجور.

والتعديل اصطلاحًا: وصف الراوي بصفاتٍ تُزكِّيه فتظهر عدالته ويُقبل خبره <sup>(٣)</sup>.

والعدلُ هو: من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يُجِلُُّ بهما.

وقيل هو: ذكر الراوي بصفاتٍ تقتضي قبول روايته والحكم عليه بأنه عدلٌ أو ضابط <sup>(٤)</sup>.

وشروط العدالة هي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والسلامة من أسباب الفسق، وحوارِ  
المروءة.

قال ابن الأثير: والعدالة: عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها: إلى هيئة

راسخة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعًا، حتى تحصل الثقة للنفوس

بصدقه، ولا تشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي اجتناب الكبائر، بل من الصغائر

ما تُردُّ به الشهادة والرواية <sup>(٥)</sup>.

---

(١) قاله ابن الأثير ينظر: جامع الأصول: ١/ ١٢٦، النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٥٥).

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور: (١١/ ٤٣٠، ٤٣٢).

(٣) ينظر: جامع الأصول لابن الأثير: (١/ ١٢٦).

(٤) ينظر: عناية المسلمين بالسنة لمحمد حسين الذهبي (ص ٤٢).

(٥) جامع الأصول: (١/ ٧٤-٧٥).

وشروط الضابط: أن يكون مُتَقَنَّاً واعياً لما يؤدي، وألا يكون سيئ الحفظ، ولا مُعَفَّلاً، ولا فاحش الغلط، ولا مُخَالَفاً لما يرويه الثقات.

علم الجرح والتعديل:

هو علمٌ يبحث عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظٍ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ لقبول روايتهم أو ردها<sup>(١)</sup>.

قال ابن الأثير: التعديل: وصف متى التحق بهما اعتبر قولها وأخذ به<sup>(٢)</sup>.

مشروعية الجرح والتعديل وحدوده:

صان الإسلام أعراض المسلمين وحرّم الخوض فيها سواء كانوا أحياءً أو أمواتاً، صوناً لحرمة المسلم، وسترًا لحاله، وصيانةً للمجتمع من عوامل الفساد والفتن.

فحرّم الله تعالى تناول الأعراض، وقذف المحصنات، والشتائم والسباب والغيبة فقال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾<sup>(٣)</sup>.

ولم يُبح الإسلام الغيبة إلا لغرضٍ شرعيٍّ محقق، ومصالحةٍ راجحة لا يُتوصل إليها إلا بالغيبة.

ولذلك ذهب الإمام النووي، والغزالي، والقرايبي، وغيرهم من العلماء إلى: أن غيبة الرجل حيًّا أو ميتًا لا تُباح إلا لغرضٍ شرعي لا يُمكن الوصول إليه إلا بها، وذكروا لذلك تسع حالات:

الأولى: شكاية المظلوم من ظالمه.

الثانية: إبلاغ ذوي السلطة بارتكاب المنكرات قصدًا لإزالتها.

(١) عرّفه حاجي خليفة في: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: (١ / ٥٨٢).

(٢) جامع الأصول لابن الأثير: (١ / ١٢٦).

(٣) سورة الحجرات، من الآية: ١٢.

الثالثة: عند السؤال عن أمرٍ شرعي يجهله الإنسان، كأن يقول: ظلمني أبي في كذا فماذا أفعل؟ وإن كان الأولى عدم التعيين.

الرابعة: تحذير المسلم من مؤامرةٍ تدبر له، وشرٌّ سيقع عليه ليحذر منه.

الخامسة: الاستشارة في شأن شخصٍ يُريد مصاهرته أو معاملته.

السادسة: بيان حال الفقهاء أصحاب البدع ليحذر منهم طلبه العلم.

السابعة: التعريف بأصحاب العاهات الدائمة، والأساء التي صارت أعلامًا عليهم بحيث لا يُعرفون إلا بها، فتجوز على سبيل التعريف وليس على سبيل التنقُّص والازدراء.

الثامنة: أصحاب الحرف والمهّن الحقيرة في نظر بعض الناس.

التاسعة: جرح الشهود ورواة الحديث للمصلحة الشرعية والتي لا يُمكن الوصول إليها إلا بذلك.

قالوا: وهذا النوع جائزٌ بالإجماع بل واجبٌ للحاجة الداعية إليه<sup>(١)</sup>.

وقد دلّت قواعد الشريعة على جواز الجرح والتعديل بل وجوبه للحاجة والضرورة إليه والأدلة المؤيِّدة لذلك كثيرة من القرآن، والسنة، وعمل السلف الصالح وأقوالهم:

فمن القرآن الكريم في الجرح:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾<sup>(٢)</sup> فالتبين المقصود يقتضي

معرفة حال الناقل للخبر ومرتبته من حيث التوثيق والتضعيف.

وقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ تَرَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾<sup>(٣)</sup> مع قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا

ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الجرح والتعديل بين النظرية والتطبيق (ص: ٦).

(٢) سورة الحجرات من الآية: ٦.

(٣) سورة البقرة من الآية: ٢٨٦.

(٤) سورة الطلاق من الآية: ٢.

فإن كانت العدالة مطلوبة في الشهادة، ولا تقبل الشهادة إلا عند تحققها، كان طلبها أولى في مجال الرواية.  
ومن السنة المطهرة:

في الجرح: حديث عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا رَأَهُ قَالَ: «بِسْ أَخُو الْعَشِيرَةِ، وَبِسْ ابْنُ الْعَشِيرَةِ» فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ <sup>(١)</sup> النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَائِشَةُ، مَتَى عَاهَدْتَنِي فَحَاشَا، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ» <sup>(٢)</sup>.

#### نشأة الجرح والتعديل

السنة النبوية المطهرة هي أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته، وهي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ <sup>(٣)</sup>.

ولذلك حرص الصحابة على حفظها في الصدور وتطبيقها في جميع مناحي حياتهم، ولم يكتفِ بعضهم بذلك فكتبها في صحفٍ خاصة صيانةً لها من الإضافة والنقصان، وقام بعضهم بالتعديل والتجريح حمايةً للسنة وصوناً لها من الزيادة والنقصان.

(١) أي استبشر وانبسط وجهه النهاية (٣ / ١٢٢).

(٢) البخاري كتاب الأدب باب لم يكن النبي - صلى الله عليه وسلم - فاحشاً ولا متفحشاً (٤٦٧/١٠) رقم ٦٠٣٢، ومسلم كتاب البر والصلة والآداب باب مداراة من يتقى فحشه: ٤ / ٢٠٠٢ رقم ٢٥٩١.

(٣) سورة الحشر (٧).

ولكن الكلام في الرجال جرحًا وتعديلاً كان قليلاً في زمن الصحابة لأن الرواة في ذلك الزمن كانوا من الصحابة، والصحابة كلهم عدول بتعديل الله - عز وجل - ورسوله - صلى الله عليه وسلم - لهم، فلم يكونوا يعرفون الكذب في حديثهم فضلاً عن أن يكذبوا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ثم نقلوها إلى التابعين كما سمعوها من فم النبي - صلى الله عليه وسلم -.

وظل الأمر على ذلك حتى ظهرت الفتنة بعد مقتل الخليفة الثالث: عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، وبعد بروز فتنة المختار بن أبي عبيد الثقفي (ت ٦٧هـ).

حاول البعض أن يُؤيّد موقفه بالسُّنَّة، فبدأ الصحابة ينتبهون لهذا الأمر، ويسألون عن أسانيد الأحاديث، ويتثبتون في النقل، ويتحرّون في الرواية، فتكلّم في ذلك ابن عباس، وأنس وعائشة وغيرهم، وقد وجدوا في أدلة الشرع ما يؤكّد هذا المنهج ويُوجبه حمايةً للسنة ودفاعاً عنها.

فبدأ البحث والتفتيش عن حال الرواة، إلا أن الكلام في الرواة جرحًا وتعديلاً كان قليلاً في هذا الزمن المبارك لقلّة بواعثه، ولأن أكثر الرواة صحابة، والصحابة كلهم عدول، والرواة من التابعين أكثرهم ثقات فلا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيفٌ إلا الواحد بعد الواحد من التابعين.

ثم ظهرت الفرق والجماعات، واندسّ بينهم من أراد الكيد للإسلام والمسلمين، وحاولت كل فرقة مناصرة معتقدها بالأدلة الشرعية، فوجدوا أن القرآن محفوظٌ في الصدور منقولٌ بالتواتر محفوظٌ من الزيادة والنقصان بحفظ الله له فاتجهت همّتهم إلى السنة، فاختلقوا الأحاديث الباطلة، ونسبوا زوراً لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ترويحاً لبدعتهم، وليُثنعوا الناس بباطلهم.



فنشأ علم الجرح والتعديل مقترناً بنشأة الرواية في الإسلام لأنه لازمٌ للتمييز بين المقبول والمردود.

وقد قيّض الله لهذه الأمة علماء عظاماً، وجهابذة كباراً فدافعوا عن السنة وردّوا عنها الكذب والزيف، ولم يخلُ عصر من مُتكلّمٍ في الرواة جرحاً وتعديلاً حتى كان نتاج ذلك علماً مُتفرّداً لم يتيسر لأمةٍ في القديم أو الحديث، وهو علم: الرجال، أو علم: الجرح والتعديل.

قيل لابن المبارك هذه الأحاديث الموضوعية؟ فقال: تعيش لها الجهابذة<sup>(١)</sup>.

فهبّ علماء السنة لوضع القواعد التي على أساسها يُقبل الحديث أو يُرد، وتكلموا عن رجال الحديث تعديلاً وتجريحاً، ونقدوا المرويات، وميّزوا بين المقبول والمردود.

ولا يظن البعض أن قواعد هذا العلم لم تكن معروفة قبل ذلك الوقت، فقد كانت قواعده معروفةً متداولةً شائعةً معمولٌ بها، فتكلّم في الرجال صغار الصحابة الذين طالت أعمارهم، وعاصروا ظهور الفتن كابن عباس، وأنس بن مالك، وأم المؤمنين عائشة وأضرابهم.

ثم تلاهم التابعون فتكلم في الرجال منهم: سعيد بن المسيّب، ومجاهد بن جبر، والزُّهري، وغيرهم.

مراتب ألفاظ التعديل:

لقد مرّت مراتب ألفاظ الجرح والتعديل بأدوار وتنظيم وفق مرور الزمن وقد جمع الإمام ابن أبي حاتم هذه المراتب<sup>(٢)</sup>، ثمّ أضاف إليها النُّقاد كالذهبيّ، وابن حَجَر مراتب أُخرى، لذا

(١) فتح المغيث: ٣١٩ / ١، التعديل والتجريح: ٢٩١ / ١.

(٢) سيأتي الحديث عن هذه المراتب عند الحديث عن كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

سنكتفي بمراتب شمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢هـ).

وترتيبه، مع التطرق لهذه المراتب عند الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى:

مراتب ألفاظ التعديل:

عند الإمام السخاوي<sup>(١)</sup>:

المرتبة الأولى: ما أتى بصيغة أفعال: أوثق الخلق، أثبت الناس، أصدق من أدركت من البشر.

ويُلحَقُ بها: إليه المنتهى في الثبُت.

ويحتمل أن يُلحَقَ به: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

المرتبة الثانية: لا يُسأل عن مثله.

المرتبة الثالثة: ثِقَّةٌ ثَبَّتْ، ثَبَّتْ حُجَّةً، ثِقَّةٌ ثِقَّةٌ.

المرتبة الرابعة: ثِقَّةٌ ثَبَّتْ، كَأَنَّهُ مُصَحَّفٌ، مُتَّقِنٌ، حُجَّةٌ، وكذا إذا قيل لِعَدْلٍ: حافظ، ضابط.

المرتبة الخامسة: ليس به بأس، لا بأس به، صدوق، مأمون، خيار.

المرتبة السادسة: مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، رَوَا عَنْهُ، رَوَى النَّاسُ عَنْهُ، يُرَوَى عَنْهُ، إِلَى الصِّدْقِ مَا هُوَ،

شيخ وسط، وسط، شيخ، مقارب الحديث، صالح الحديث، يُعْتَبَرُ بِهِ، يكتب حديثه، جيد

الحديث، حسن الحديث، ما أقرب حديثه، صويلح، صدوق إن شاء الله، أرجو أن ليس به

بأس<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٦٢-٣٦٨.

(٢) وينظر: ألفية العراقي المسماة ب: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦هـ): ١/ ١٢٢،

مراتب ألفاظ الجرح عند الإمام السَّخَاوي:

المرتبة الأولى: فيه مقال، فيه أدنى مقال، ضَعْفٌ، فيه ضَعْفٌ، في حديثه ضَعْفٌ، تُعْرَفُ وتُتَكْرَرُ، ليس بذلك، ليس بذاك القوي، ليس بالمتين، ليس بالقوي، ليس بحجّة، ليس بعمدة، ليس بمأمون، ليس من إيل القباب، ليس من جَمَالِ المحامِلِ<sup>(١)</sup>، ليس من جَمَّازاتِ المَحَامِلِ<sup>(٢)</sup>، ليس بالمرضي، ليس يحمّدونه، ليس بالحافظ، غيره أوثق منه، في حديثه شيء، فلان مجهول<sup>(٣)</sup>، فيه جهالة، لا أدري من هو، للضعف ما هو، فيه خُلْفٌ، طعنوا فيه، مطعونٌ فيه، نركوه، سيء الحفظ، لَيِّنٌ،

لَيِّنٌ الحديث، فيه لَيِّنٌ، تكلموا فيه، سكتوا عنه، فيه نظر (من غير البخاري).

المرتبة الثانية: ضعيف، منكر الحديث، حديثه منكر، له ما يُنكر، له مناكير، مضطرب الحديث، وإِ، ضَعْفُوهُ، لا يُحتج به.

المرتبة الثالثة: رُدَّ حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جدًا، وإِ بِمَرَّةٍ، تالف، طرحوا حديثه، إرم به، مُطَّرَحٌ، مُطَّرَحٌ الحديث، لا يكتب حديثه، لا تَحِلُّ كِتَابَةُ حديثه، لا تَحِلُّ الرواية عنه، ليس بشيء، لا شيء، لا يساوي فلسًا، لا يساوي شيئًا.

---

ومفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية: لشمس الدين محمد بن عمار بن محمد بن أحمد المصري المالكي المعروف بابن عمار (المتوفى سنة ٨٤٤هـ): (ص: ٢٠٨-٢٠٩).

(١) انظر: فتح المغيث ١ / ٣٦٢-٣٦٨.

(٢) الجماز م: الدواب السريعة العدو الوثاب. كذا في (المعجم الوسيط)، والجمز هو العدو، والجمازات ن م: الأبعرة القوية، تسميها العرب بذلك. (أي ليس من الأبعرة التي تعدو والتي تحمل المحامل، أي ليس بالقوي).

(٣) المجهول عند ابن حجر قسمان: مجهول الحال، وهو فوق الضعيف. ومجهول العين وهو دونه وفوق المتروك.

المرتبة الرابعة: يسرق الحديث، متهم بالكذب، متهم بالوضع، ساقط، هالك، ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث، تركوه، مجمع على تركه، هو على يَدَي عدل، مُؤَدِّ، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون، سكتوا عنه، فيه نظر (من البخاري).

المرتبة الخامسة: كذاب، يضع الحديث، يكذب، وضاع، دجال، وضع حديثاً.

المرتبة السادسة: أكذب الناس، إليه المنتهى في الوضع، ركن الكذب<sup>(١)</sup>.

حكم مراتب التعديل عند السخاوي:

قال السخاوي: «ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربع الأولى منها. وأما التي بعدها فإنه لا يُتَّجَّ بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يُكتب حديثهم ويختبر.....».

وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره - رحمه الله - بالنسبة للمرتبة الخامسة مأخوذ من كلام ابن الصلاح كما نقله بعد ذلك، لكننا نجد الأئمة يُحَسِّنون حديث (الصدوق) كما هو الشأن في محمد بن عمرو بن علقمة<sup>(٣)</sup>، ومحمد بن إسحاق<sup>(١)</sup> ونحوهما.

(١) انظر: فتح المغيث ١ / ٣٧١ - ٣٧٥.

وقد ذكر السخاوي - تبعاً لنظم ألفية العراقي - مراتب التجريح مبتدأ بأسوأ الألفاظ: (أكذب الناس) وذكر أن الأنسب ترتيبها على هذا النحو المذكور هنا، لتكون مراتب القسمين (التعديل والتجريح) منتظمة في سلك واحد بحيث يكون أولها الأعلى من التعديل وآخرها الأعلى من التجريح انظر: فتح المغيث ١ / ٣٧١.

(٢) فتح المغيث ١ / ٣٦٨.

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ٦٧٣.

وأما المرتبة السادسة فالظاهر أن الحكم فيها يخضع لما يدور حول الراوي من القرائن في تلك الرواية، فربّما كان الراوي (صَدوقًا يَخْطئ) لَكِنْ هو أوثق من يروي عن ذلك الشيخ لطول ملازمته له وخبرته بحديثه فيتقوى بذلك.

قال ابن تيمية -رحمه الله-: «الراوي إما تُقبل روايته مطلقًا أو مقيّدًا. فأما المقبول إطلاقًا فلا بُدَّ أن يكون مأمون الكذب بالمظنة وشرط ذلك العدالة وخُلُوه عن الأغراض والعقائد الفاسدة التي يُظنُّ معها جواز الوضع، وأن يكون مأمون السهو بالحفظ والضبط والإتقان.

وأما المقيّد فيختلف باختلاف القرائن ولكل حديث ذوق ويختص بنظر ليس للآخر»<sup>(١)</sup>. لكن يُستثنى من ذلك لفظ (منكر الحديث) لأن الحكم فيه يختلف بحسب اصطلاح قائله. وأما المراتب الأربع الأخيرة: فلا تصلح أحاديث أصحابها للاعتبار مطلقًا<sup>(٢)</sup>. مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر، كما ذكرها في تقريب التهذيب: فأولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم. الثانية: من أكد مدحه: إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظًا: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبّت، أو عدل. الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٤١، وفتح الباري ٩/ ١٨١، فقد حَسَّن الحافظ ابن حجر إسناد حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريقه.  
(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٨/ ٤٧.  
(٣) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٧٥.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهيم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

مراتب الجرح عند الحافظ ابن حجر:

الأولى: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثانية: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

الثالثة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

الرابعة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الخامسة: من اتهم بالكذب.

السادسة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع.

الْجَهَالَةُ<sup>(١)</sup>:

الْجَهَالَةُ لُغَةً: مُصَدَّرٌ «جَهْلٌ» ضِدُّ «عَلِمٌ». وَالْجَهَالَةُ بِالرَّوَايِ تَعْنِي عَدَمَ مَعْرِفَتِهِ.

وَجَهَلْتُ الشَّيْءَ جَهْلًا وَجَهَالَةً: خِلَافَ عِلْمْتِهِ<sup>(٢)</sup>.

الْجَهَالَةُ اصْطِلَاحًا: عَدَمُ مَعْرِفَةِ عَيْنِ الرَّوَايِ، أَوْ حَالِهِ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر بالتفصيل: توضيح الأفكار ٢ / ١٨٥، علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٣، فتح المغيـث للسـخاوي: ٤٧ / ٢، إرشاد الفحول ص ٥٣.

أسبابها:

وأسباب الجهالة بالراوي ثلاثة، هي:

أ- كثرة نعوت الراوي: من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة، أو حرفة، أو نسب، فيشتهر بشيء منها. فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه راوٍ آخر، فيحصل الجهل بحاله.

ب- قلة روايته: فلا يكثر الأخذ عنه بسبب قلة روايته، فربما لم يرو عنه إلا واحد.

ج- عدم التصريح باسمه؛ لأجل الاختصار ونحوه، ويسمى الراوي غير المصرح باسمه: ((المُبْهَم))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: المصباح المنير للفيومي: ١/ ١١٣، تيسير مصطلح الحديث: ١٤٩، معجم لغة الفقهاء: المؤلف: محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع: (١٦٨، ٤٠٧).

(٢) تيسير مصطلح الحديث: ١٤٩.

وينظر بالتفصيل: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم ابن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى سنة ٧٣٣هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان: ٦٧.

والنكت على مقدمة ابن الصلاح: لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى سنة ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج: ١/ ٢٦٤.

(٣) تيسير مصطلح الحديث: ١٤٩.

وينظر بالتفصيل: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم ابن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى سنة ٧٣٣هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان: ٦٧.

تعريف المجهول: هو من لم تعرف عينه، أو صفته.  
ومعنى ذلك أنه الراوي الذي لم تعرف ذاته أو شخصيته، أو عرفت شخصيته، ولكن لم يعرف عن صفته شيء. أي لم يعرف عن عدالته وضبطه شيء.

أنواع المجهول:

يمكن أن يقال: إن أنواع المجهول ثلاثة، وهي:

أ- مجهول العين: وَيُسَمَّى مَجْهُولَ الْعَدَالَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا<sup>(١)</sup>.

تعريفه: هو من ذُكِرَ اسمه، ولكن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد.

٢- حكم روايته: عدم القبول، إلا إذا وُثِّقَ.

٣- كيف يوثق: بأحد أمرين:

أ- إما أن يوثقه غير من روى عنه.

ب- وإما أن يوثقه من روى عنه، بشرط أن يكون من أهل الجرح والتعديل.

٤- هل لحديثه اسم خاص؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.

ب- مجهول الحال: «ويسمى المستور». وهو مَجْهُولُ الْعَدَالَةِ بَاطِنًا لَا ظَاهِرًا<sup>(٢)</sup>.

١- تعريفه: هو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يوثق.

---

والنكت على مقدمة ابن الصلاح: لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي

(المتوفى سنة ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج: ١ / ٢٦٤.

(١) ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي: ١٤٩، فتح المغيث: (١ / ٢٩٣-٢٩٤)، تيسير مصطلح

الحديث: ١٤٩.

(٢) فتح المغيث: ١ / ١٩٨، تيسير مصطلح الحديث: ١٤٩.



٢ - حكم روايته: الرد، على الصحيح الذي قاله الجمهور.

٣ - هل لحديثه اسم خاص؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.

ج - المُبْهَم: ويمكن أن نعد المبهم من أنواع المجهول، وإن كان علماء الحديث قد أطلقوا عليه اسماً خاصاً، لكن حقيقته تشبه حقيقة المجهول.

١ - تعريفه: هو من لم يصرح باسمه في الحديث.

٢ - حكم روايته: عدم القبول، حتى يصرح الراوي عنه باسمه، أو يعرف اسمه بوروده من طريق آخر مصرحاً فيه باسمه.

وسبب رد روايته جهالة عينه؛ لأن من أبهم اسمه جُهِلَتْ عَيْنُهُ، وجُهِلَتْ عدالته من باب أولى، فلا تقبل روايته.

٣ - لو أبهم بلفظ التعديل، فهل تقبل روايته، وذلك مثل أن يقول الراوي عنه: «أخبرني الثقة».

والجواب: أنه لا تقبل روايته أيضاً على الأصح؛ لأنه قد يكون ثقة عنده، غير ثقة عند غيره.

٤ - هل لحديثه اسم خاص؟ نعم، لحديثه اسم خاص، هو «المُبْهَم» والحديث المبهم هو الحديث الذي فيه راوٍ لم يصرح باسمه، قال البيهقي في منظومته: «ومبهم ما فيه راوٍ لم يسم».

- أشهر المصنفات في أسباب الجهالة:

أ - كثرة نعوت الراوي: صنف فيها الخطيب كتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق».

ب - قلة رواية الراوي: صنف فيها كتب سميت «كتب الوجدان» أي الكتب المشتملة على من لم يرو عنه إلا واحداً، ومن هذه الكتب «الوجدان» للإمام مسلم.

ج- عدم التصريح باسم الراوي: وصنف فيه كتب «المبهمات» مثل كتاب «الأسماء المُبَهَّمَة في الأنباء المُحَكِّمَة» للخطيب البغدادي. وكتاب «المستفاد من مُبَهَّمَاتِ الْمَتَنِ وَالْإِسْنَادِ» لولي الدين العراقي<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا أَبُو حَاتِمٍ فَالْمَجْهُولُ عِنْدَهُ: مَنْ رَوَى عَنْهُ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرٌ وَلَمْ يُوثِّقْهُ أَحَدٌ، فَهُوَ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَجْهُولِ الْعَيْنِ، وَمَجْهُولِ الْحَالِ.

وَقَدْ يُطْلَقُ لَفْظُ الْجَهَالَةِ عَلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ لَمْ يُشْتَهَرُوا، وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُمْ الْأُئِمَّةَ، وَكَانُوا قَلِيلِي الْحَدِيثِ.

وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْجَهَالَةِ: الصَّحَابَةُ، وَرِجَالُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، أَوْ أَحَدُهُمَا، فَإِذَا أُطْلِقَ أَبُو حَاتِمٍ لَفْظَةَ: (مَجْهُولٌ)، عَلَى الصَّحَابِيِّ، أَوْ أُطْلِقَتْ عَلَى أَحَدِ رِوَاةِ الصَّحِيحِينَ، فَالْجَهَالَةُ مَرْتَفَعَةٌ بِرِوَايَةِ أَحَدِ الصَّحِيحِينَ عَنْهُمْ، لَا لِتَزَامِهِمَا بِإِخْرَاجِ مَا صَحَّحَ، فَإِخْرَاجُهُمَا لِلرِّوَاةِ لِتَوْثِيقِ لَهُمْ، وَهُوَ مَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نُطْلِقَ عَلَيْهِ التَّصْحِيحَ الضَّمْنِيَّ.

ما يخرج بتعريف العدل:

١ - الكافر.

٢ - الصبي.

٣ - المجنون.

٤ - المُبتدع: من اعتقد ما لم يكن معروفاً على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - مما لم يكن عليه أمره ولا أصحابه.

٥ - الفاسق: من عُرفَ بارتكاب كبيرة أو بإصرار على صغيرة.

---

(١) ينظر: تدريب الراوي: ١/٢٨٣، تيسير مصطلح الحديث: (١٤٩-١٥٠).

٦ - المتهم بالكذب: من يتعامل بالكذب ولم يُعرف أنه كذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - .

٧ - الكذاب: من كذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - متعمداً ولو مرة.

٨ - مَحْرُومُ المُرُوءَةِ.

وقد خرج الأول لكفره، والثاني لصباه، والثالث لجنونه إذا كان مُطْبِقاً أو مُتَقَطِّعاً مؤثراً في الإفاقة<sup>(١)</sup>، والرابع لبدعته<sup>(٢)</sup>، والخامس والسادس والسابع لظهور فسقهم، والثامن لنقصان مروءته.

ضَعْفُ الضَّبِطِ:

الضَّبِطُ لُغَةً: الضَّبِطُ لَزُومٌ شَيْءٌ لَا يُفَارِقُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَضَبِطُ الشَّيْءِ حِفْظُهُ بِالْحَزْمِ، وَالرَّجُلُ ضَابِطٌ أَي حَازِمٌ<sup>(٣)</sup>.

وَضَبَطَهُ ضَبْطاً: مِنْ بَابِ ضَرَبَ: حَفِظَهُ حِفْظاً بَلِيغاً<sup>(٤)</sup>.

ما يخرج باشتراط الضبط<sup>(٥)</sup>:

١. كَثْرَةُ الوَهْمِ: أَنْ تَكْثَرَ مِنَ الرَّائِي الرِّوَايَةَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَهُّمِ فَيَصِلَ الإسْنَادَ المرسل،

ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: فتح المغيث ١ / ٢٨٧، وتدريب الراوي ١ / ٣٠٠.

(٢) أخرج الأئمة لبعض من اتهم بالبدعة، إمّا لعدم ثبوت هذه البدعة، أو لرجوعه عنها، أو لعدم البعض ببعدها العقدي كالقول بالقدر، أو لكونه غير داعية لهذه البدعة، مع اشتراط ثبوت عدالة الرواة، وحفظهم.

(٣) لسان العرب: ٧ / ٣٤٠، مادة (ضبط). الجرح بسبب ضعف الضبط كثيرة، ونحن نوجزها، وفق الزمن والمستوى المطلوب.

(٤) المصباح المنير: ٢ / ٣٥٧.

(٥) الجرح بسبب ضعف الضبط كثيرة، ونحن نوجزها، وفق الزمن والمستوى المطلوب.

(٦) انظر: نزهة النظر ص ٤٤ - ٤٥.

٢. كثرة مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه أو لجمع من الثقات<sup>(١)</sup>.
٣. سوء الحفظ: أن لا يترجح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه<sup>(٢)</sup> بل يتساوى الاحتمالان.
٤. شدة الغفلة: أن لا يكون لدى الراوي من اليقظة والاتقان ما يميّز به الصواب من الخطأ في مروياته<sup>(٣)</sup>.
٥. فُحش الغلط: أن يزيد خطأ الراوي على صوابه زيادة فاحشة<sup>(٤)</sup>.
٦. الاختلاط: بسبب ضَعْفِ في القوة العقلية التي تؤدي إلى ضَعْفِ الحِفظِ.
٧. قَبول التَّلَقين: وهو نوع من الاختلاط، والتَّلَقين: هو أن يُلقنَ الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه<sup>(٥)</sup>.
٨. لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكمن يُحدِّثُ من أصلٍ غير مُقَابِلٍ، ولا صحيح<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: نزهة النظر ص ٣٥-٣٦.

(٢) انظر: نزهة النظر ص ٥١.

(٣) شرح نخبة الفكر ص ١٢١.

(٤) انظر: نزهة النظر ص ٤٤-٤٥، وشرح نخبة الفكر ص ١٢١.

(٥) وينظر عن التلقين وأسبابه وحكمه: النفع الشذي: ١/٣٢٣، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ٦٦، وسير أعلام النبلاء ١٠/٢١٠، النكت على علوم الحديث لابن الصلاح: ٣/٤٢٤، وفتح المغيث: ١/٣٨٥، وتدريب الراوي: ١/٣٣٩، وتوضيح الأفكار: ٢/٢٥٧، وتوجيه النظر: ٢/٥٧٣.

(٦) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن موسى ابن أيوب، الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٢هـ): ١/٢٦٣.

٩. جهل الراوي بمدلولات الألفاظ ومقاصدها وما يُحِيلُ معانيها - عند الرواية بالمعنى - حيث يتعيّن عند ذلك الأداء باللفظ الذي سمعه اتفاقاً لئلا يقع فيما يَصْرِفُ الحديث عن المعنى المراد به<sup>(١)</sup>.

١٠. تساهل الراوي في مقابلة كتابه وتصحيحه وصيانتَه<sup>(٢)</sup>.

الرواية بالمعنى:

انقسم المُحدِّثون في جواز الرواية للحديث بالمعنى إلى أقسام:

١. المنع.

٢. الجواز

القول المختار: جواز الرواية بالمعنى بشروط.

والشروط هي باعتبار الراوي والمروي.

أما باعتبار الراوي فيشترط فيه:

١. أن يكون عالماً عارفاً بالألفاظ ومقصودها.

٢. أن يكون خبيراً بما تحيل معانيها.

٣. أن يكون خبيراً بمقادير التفاوت بينهما.

٤. أن يتثبت ويعرف معناه يقيناً.

أما باعتبار المروي فيشترط:

---

وانظر عن التلقين وأسبابه وحكمه: النفع الشذي ١/ ٢٦٣، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ٦٦، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٢١٠، النكت على علوم الحديث لابن الصلاح: ٣/ ٤٢٤، وفتح المغيـث: ١/ ٣٨٥، وتدريب الراوي: ١/ ٣٣٩، وتوضيح الأفكار: ٢/ ٢٥٧، وتوجيه النظر: ٢/ ٥٧٣.

(١) انظر: علوم الحديث ص ٣٣١.

(٢) انظر علوم الحديث ص ٢١٨.

١. أن لا يتغير المعنى ولا يكون متناقضًا.
٢. أن يفتي بمعناه وبموجبه فيقول: حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو أمر عليه السلام بكذا، أو أباح عليه السلام بكذا، وهكذا.
- شُرُوطُ الْمُعَدَّلِ وَالْجَارِحِ<sup>(١)</sup>:
- يُشْتَرَطُ فِي الْمُعَدَّلِ وَالْجَارِحِ شُرُوطًا مِنْهَا:
١. أن يكون عدلًا.
٢. أن يكون ورعًا يمنعهُ الورع من التعصب والهوى.
- وهذه أخلاقٌ لازمة للعلماء عمومًا وللمجرحين والمعدلين على وجه الخصوص.
- قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ الأعراف: ٨٥.
- قال الذهبي: الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع<sup>(٢)</sup>.
- وقال أيضًا: والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبًا، وتارة من المخالفة في العقائد، وهو موجودٌ كثيرًا قديمًا وحديثًا، ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك<sup>(٣)</sup>.
- وقال السُّبُكِيُّ: الجارحُ لا يُقبلُ منه الجرح وإن فسَّره... إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حاملٌ على الواقعة في الذي جرحه، من: تعصّبٍ مذهبي، أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء<sup>(٤)</sup>.
٣. أن يكون يقظًا غير مغفلٍ لئلا يغتر بظاهر حال الراوي.

(١) ينظر: ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (دراسة تحليلية): ٢٦

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٦.

(٣) شرح النخبة: (ص ١٥٤، ١٥٥).

(٤) قاعدة في الجرح والتعديل: (ص ٣٠).

من ذلك ما رواه يعقوب بن سفيان. قال: «سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس: عبد الله العُمري ضعيف. قال: إنما يُضَعَّفُهُ رافضي مبغض لآبائه، لو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة»<sup>(١)</sup>.

٤. أن يكون عارفاً بأسباب الجرح والتعديل لئلا يجرح عدلاً أو يعدل من استحق الجرح<sup>(٢)</sup>.

قال بدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ): «مَنْ لَا يَكُونُ عَالِماً بِالْأَسْبَابِ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ جَرْحٌ وَلَا تَعْدِيلٌ لَا بِإِطْلَاقٍ وَلَا بِتَقْيِيدٍ، فَالْحُكْمُ بِالشَّيْءِ فَرَعٌ عَنِ الْعِلْمِ التَّصَوُّرِيِّ بِهِ»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حجر: تُقْبَلُ التَّزْكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهَا لَا مِنْ غَيْرِ عَارِفٍ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُقْبَلَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ إِلَّا مِنْ عَدَلٍ مُتَيَقِّظٍ<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حجر: إن صدر الجرح من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به<sup>(٥)</sup>.

وقال: تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف<sup>(٦)</sup>.

٥. الخبرة بمدلولات الألفاظ وعادات الناس ولغات العرب:

نقل ابن حجر في ترجمة عِكْرِمَةَ مولى ابن عباسٍ عن الطبري أنه قال: وَمَنْ ثَبَّتَ عِدَالَتَهُ لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ الْجَرْحُ، وَمَا تَسْقُطُ الْعِدَالَةُ بِالظَّنِّ، وَيَقُولُ فُلَانٌ لِمَوْلَاهُ: لَا تَكْذِبْ عَلَيَّ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ

(١) المعرفة والتاريخ ٢ / ٦٦٥. وانظر: الكفاية في علم الرواية ص ١٦٥، وفتح المغيثة ١ / ٣٠٢.

(٢) انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث ص ٨٢، ونزهة النظر ص ٧٠، ٧٢.

(٣) فتح المغيثة: ٢ / ٣١، الرفع والتكميل: ص ٦٨.

(٤) لقط الدرر بشرح نخبة الفكر ص: ١٣٥، فتح المغيثة: ٢ / ١٣١.

(٥) نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ص: ٦٩.

(٦) نزهة النظر ص: ٦٦.

القول الذي له وجوه وتصاريح ومعانٍ غير الذي وجَّههُ إليه أهلُ الغبَاوةِ ومن لا علم له بتصاريح كلام العرب<sup>(١)</sup>.

قبول الجرح والتعديل مُفسَّرين أو مُبْهَمين:

المراد بتفسير الجرح والتعديل بيان أسبابها والمراد بإبهامها<sup>(٢)</sup> عدم بيان الأسباب. وقد اختلف العلماء في اشتراط تفسير الجرح والتعديل على خمسة أقوال وهي:

١ - مذهب الجمهور:

يُقبَلُ التعديل مُبْهَمًا ولا يُقبَلُ الجرح إلا مُفسَّرًا<sup>(٣)</sup>.

وذلك لما يأتي:

أ - أن أسباب التعديل كثيرة جدًا يثقل ذكرها، فلو كُلف المعدَّلُ بذكرها، للزمه أن يقول: «يفعل كذا وكذا» عادةً ما يجب على المعدَّلِ فعله، «ويترك كذا وكذا» عادةً ما يجب على المعدَّلِ تركه<sup>(٤)</sup>، بخلاف الجرح فإنه يحصل بأمر واحد<sup>(٥)</sup>.

ب - ولاختلاف الناس في مُوجبِ الجرح، فربما أطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحًا وليس بجرح في نفس الأمر<sup>(٦)</sup> ولا سيما إذا كان الإمام متشددًا متعننًا يجرح الراوي بما لا يكون قدحًا عند غيره<sup>(٧)</sup>، فبيان السبب مزيل لهذا الاحتمال ومظهر لكونه قدحًا أو غير قدح<sup>(٨)</sup>.

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر: ص ٤٥١.

(٢) قد تستعمل كلمة (مجمل) بدلًا من (مبهم).

(٣) انظر: علوم الحديث ص ٢٢٠، وفتح المغيبي ١/ ٢٩٩.

(٤) انظر: علوم الحديث ص ٢٢٠، وفتح المغيبي ١/ ٢٩٩.

(٥) انظر: فتح المغيبي ١/ ٢٩٩، وتدريب الراوي ١/ ٣٠٥.

(٦) انظر: علوم الحديث ص ٢٢٠.

(٧) من ذلك قول شعبة لما سئل لم تركت حديث فلان؟: " رأيتَه يركض على بردون فتركته ". انظر:

الكفاية في علم الرواية ص ١٨٢.

(٨) انظر: فتح المغيبي ١/ ٢٩٩.



٢ - القول الثاني:

يُقْبَلُ الْجَرْحُ مُبْهَمًا وَلَا يُقْبَلُ التَّعْدِيلُ إِلَّا مُفَسَّرًا<sup>(١)</sup>.

وذلك لما يلي:

أ - أن الجرح إنما يؤخذ من إمام عارف بأسباب الجرح والتعديل<sup>(٢)</sup>.

ب - ولأن أسباب التعديل يكثر التَّصْنَعُ فيها والتظاهر بها فربما سارع المعدل إلى الشاء اغترارًا بظاهر الحال<sup>(٣)</sup>.

٣ - القول الثالث:

لا يُقْبَلَانِ إِلَّا مُفَسَّرَيْنِ.

وذلك لما تقدم من تعليل اشتراط تفسيرهما، لا سيما مع اختلاف الناس في مُوجِبِ التعديل، فقد يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة<sup>(٤)</sup>.

٤ - القول الرابع:

يُقْبَلَانِ مُبْهَمَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

وذلك لما تقدم من تعليل قبولهما وإن كانا مبهمين.

٥ - قول الحافظ ابن حجر:

قبول التعديل مُبْهَمًا، والتفصيل في قبول الجرح على النحو التالي:

---

(١) انظر: فتح المغيث ١ / ٣٠١.

(٢) انظر: الكفاية في علم الرواية ص ١٧٨.

(٣) من ذلك قول الإمام مالك لما سئل عن روايته عن عبد الكريم بن أبي المخارق: "عَرَّني بكثرة جلوسه في المسجد". انظر: فتح المغيث ١ / ٣٠١.

(٤) من ذلك ما رواه يعقوب بن سفيان. قال: "سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس: "عبد الله العمري ضعيف". قال: إنما يُضَعَّفُهُ رافضي مبغض لأبائه، لو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة". المعرفة والتاريخ ٢ / ٦٦٥. وانظر: الكفاية في علم الرواية ص ١٦٥، وفتح المغيث ١ / ٣٠٢.

(٥) انظر: فتح المغيث ١ / ٣٠٢.

أ - إن كان مَنْ جُرِحَ مُجْمَلًا قد وثقه أحدٌ من أئمة هذا الشأن لم يُقبل الجرح فيه مِنْ أَحَدٍ كائنًا من كان إِلَّا مُفَسَّرًا؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يُزحزح عنها إِلَّا بأمر جليٍّ<sup>(١)</sup>.  
ب - وإن كان مَنْ جُرِحَ جَرَحًا مُبْهَمًا قد خلا عن التعديل قُبَل فيه الجرح وإن كان مُبْهَمًا إذا صدر من إمام عارف<sup>(٢)</sup>.

أهم المؤلفات في الجرح والتعديل  
أدرك العلماء أهمية التصنيف في أحوال الرجال وبيان مراتبهم من حيث الجرح والتعديل حتى قال ابن الصلاح عن هذا النوع:

إنه من أجل نوعٍ وأفخمه فَإِنَّهُ الْمُرْقَاةُ إِلَى مَعْرِفَةِ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقَمِهِ<sup>(٣)</sup>.  
وقد تنوعت مناهج تلك المصنفات وانقسمت إلى ثلاثة أقسام<sup>(٤)</sup>.  
القسم الأول: مَا أُفْرِدَ فِي الضُّعْفَاءِ: ومن ذلك:

١. الضعفاء الصغير: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، وقد بلغ عدد تراجمه (٤٤٢).

ويتسم بقصر النَّفس وعدم الإطالة بتراجم المذكورين.

٢. الضعفاء والمتروكين: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ)، وقد بلغ عدد التراجم (٦٧٥).

وهو مرتب على حروف المعجم من حيث الجملة، ويتسم بقصر تراجم المذكورين فيه.  
٣. الضعفاء: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى سنة ٣٢٢هـ)، وقد بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب: (٢١٠١).

(١) تدريب الراوي ١ / ٣٠٨.

(٢) انظر: نزهة النظر ص ٧٣، وتدريب الراوي ١ / ٣٠٨.

(٣) علوم الحديث: ٣٧٥.

(٤) ليس المجال هنا للتعريف بالمصنفات ومناهجها، فهذا موضوعه كتب الرجال.

واتسم الكتاب بطول النَّفس للتراجم، وبذكرة أقوال بعض أئمة الجرح في الرواة، مع ذكره لبعض مرويات المجروحين.

وانتقد الإمام العُقَيْلِيّ لتشدده في الجرح، فقد جَرَّحَ جماعة من الحفاظ، لا يتطرق الشَّكُّ في عدالتهم وضبطهم.

وقد رَتَّبَ العُقَيْلِيّ كتابه بالطريقة الآتية:

١. يترجم للضعفاء سواء كان الضعف في عدالتهم، أو ضبطهم، فقد ذكر من نسب إلى الكذب، ووضع الحديث.

٢. ومن غَلَبَ على حديثه الوهم.

٣. ومن يتهم في بعض حديثه.

٤. ومجهول روى ما لا يتابع عليه.

٥. وصاحب بَدْعَةٍ يَغْلُو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة.

٦. ذكر بابًا في تليين أحوال من نقل عنه الحديث ممن لم ينقل على صحة.

٧. رَتَّبَ الكتاب على حروف المعجم، مُراعِيًا في ترتيبه الحرف الأول فقط من كُلِّ اسم.

ومن إيجابيات كتاب «الضعفاء للعُقَيْلِيّ»:

١- أن هذا الكتاب مليءٌ بالأحكام على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا.

٢- أن الإمام لا يكتفي بإيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الكتاب فحسب، بل يذكر أحيانًا أنه لا يصح في هذا الباب شيء.

٣- أنه يذكر الأحاديث الصحيحة البديلة عن هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ومن المآخذ على كتاب العُقَيْلِيّ:

١. إيرادُه لبعض الأئمة الثقات في كتابه هذا كإيراده الثقات المتقنين مثل ابن المديني، والبخاري، وعبدالرزاق، فردَّ عليه الحافظ الذهبي قائلاً: «أفما لك عقل يا عُقيلي، أتدري فيمن تتكلم؟» (١).

وكإيراده لـ(يوسف بن إسحاق ابن أبي إسحاق الهمداني، وقال عنه: يخالف في حديثه. - الضعفاء ٤٥١/٤ فتعقبه ابن حجر بقوله: قلت: وهذا جرحٌ مردود، وقد احتجَّ به الجماعة. ٢. انتقده الحافظ الذهبيُّ لجرحه بلفظ «لا يتابع على حديثه»، ويبيِّن أنَّ تفرد الراوي ليس دليلاً على جرحه إلا أن يكثر رواية الأحاديث التي لا يوافق عليها فيصير متروك الحديث. ٣. انتقد الذهبيُّ توسعه في جرح كل من فيه بدعةٌ، أو له هفوةٌ، أو ذنوب إذ ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ.

فقال: «ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يُقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أو هام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع» (٢).

٤. كتاب «المجروحين» لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، (ت ٣٥٤هـ).

وقد رُتّب كتاب «المجروحين» لابن حبان وفق الترتيب الآتي:

أ- رتّب ونظّم أسماء المترجمين على حروف المعجم.

ب- قدّم له مؤلفه بمقدمة ذكر فيها: أهمية معرفة الضعفاء، ومشروعية الجرح.

ج- ذكر في أغلب التراجم أسباب الجرح، ونقل أقوال العلماء الذين انتقدوا الراوي المتكلم فيه.

(١) ميزان الاعتدال: ٣/ ١٤٠.

(٢) ميزان الاعتدال: ٣/ ١٤٠.

د- ذكر في أغلب الأحيان رواية أو روايتين والتي من أجلها ضُعب الراوي المترجم.  
ومن الانتقادات التي وُجّهت لكتاب «المجروحين» لابن حبان:  
١- أن ابن حبان رحمه الله ربما حصل له الوهم فذكر الراوي في «المجروحين» وأعاد ذكره في «الثقات».

٢- وأنه يتشدد في جرح الرواة حتى انتقده من جاء بعده من أهل العلم، بل شددوا الاستنكار عليه في بعض الأحيان ، كالذهبي وابن حجر وغيرهم.  
٣- أنه حصل له أخطاء في تعيين الرواة فينسبهم إلى قبائل أو أنساب ليست صحيحة لهم.  
٥. الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ).

وقد بلغ عدد التراجم في الكتاب وفق بعض النشرات: (٢٢٠٦).

رتب الكتاب على حروف المعجم.

ومن إيجابيات ومميزات كتاب الكامل لابن عدي:

١. كتب ابن عدي مقدمة مائة للكتاب تحدّث فيها عن علم الجرح والتعديل، وذكر أقوال أئمة النقاد في هذا المجال.

٢. أنه يحصر مرويات الراوي التي انتقدت عليه، فبعد أن يذكر كلام أهل العلم فيه جرحاً وتعديلاً ، يقول: مما انتقدت عليه من الروايات...

٣. وأنه يمتاز بالاستقراء والإنصاف في الأحكام ، فهو لا يصدر حكماً إلا بعد أن يستقري أحاديث الراوي ويسردها بنفسه، ثم يصدر حكماً مناسباً مع هذه الأحاديث التي وقف عليها.

٤. وأنه - رحمه الله - يشرح أحياناً مصطلحات الأئمة وعباراتهم في الجرح والتعديل.

٥. وأنه حَفِظَ لنا في كتابه عددًا كبيرًا من نصوص الجرح والتعديل، لأئمة ضاعت مصنفاتهم، أو نُقِلت أقوالهم من قبل تلاميذهم، مثل: شعبة، والفلاس، وَيَحْيَى بن سعيد القطان، وابن أبي عَرُوبَةَ الحَرَّانِي وغيرهم.

٦. وأنه يسوقُ الأسانيد لكل ما يوردهُ سواءً أكان ذلك في عناصر التعريف بالراوي، أو أقوال الجرح والتعديل في الرواة، أو الأحاديث، أو الآثار المسوقة في ترجمته. وَمِنَ السُّلبيات التي ذُكرت لكتاب الكامل:

١. أنه - رحمه الله - قد يُترجمُ لراوٍ، ويوردُ في ترجمته عددًا من الأحاديث المنكرة، ويُضعفه بناءً على هذه الأحاديث، ويكون الحملُ فيها ليس على هذا الراوي وإنما من الراوي عنه.

٢. قد يُنسب - رحمه الله - إلى التساهل في الحكم على بعض الرواة.

٣. أن بعض الأحاديث التي يذكرها - رحمه الله - في أثناء التراجم الرواة تكون صحيحة غير مُنكرة، فيتوهم القارئُ ضَعْفها، لأن الكتاب مظنة الأحاديث الضعيفة والمنكرة.

٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَائِمِاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)

رتَّب الكتاب على حروف المعجم، في أسماء الرواة، وأسماء آبائهم، ولم يلتزم في الاسم الثالث التَّرتيب الألف بائي.

ورمز على اسم الرجل من أخرج له من أصحاب الكُتُب الستة.

والذين ذكرهم الذهبي في كتابه: هم كالتالي...

١- الكذابين، والوضَّاعين المُتعمِّدين للكذبِ.

٢- ثم الكذابين الذين ادَّعوا أنهم سمعوا، ولم يكونوا سمعوا.

٣- ثم المُتَّهمين بالوضع، أو بالتزوير.

٤- ثم الكذابين في لهجتهم، لا في الحديث النبوي.

- ٥- ثم المتروكين الهلكى الذين كثر خطؤهم، وتُرك حديثهم، ولم يُعتمد على روايتهم.
- ٦- ثم الحُفَّاظ الذين في دينهم رِقَّة، وفي عدالتهم وهنٌّ.
- ٧- ثم المُحدِّثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلطٌ وأوهام، ولم يُترك حديثهم بل يُقبل ما رواه في الشواهد، والاعتبار بهم، لا في الأصول والحلال والحرام.
- ٨- ثم المُحدِّثين الصادقين، أو الشيوخ المُستورين الذين فيهم لين، ولم يبلغوا رتبة الأثبات المُتقين.
- ٩- ثم ذكر خلق كثير من المجهولين، ممن ينصُّ أبو حاتم الرازي على أنه (مجهول)، أو يقول غيره (لا يُعرف، أو فيه جهالة، أو يُجهل) أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق، إذ المجهول غير محتج به.
- ١٠ - ثم الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة، أو الثقات الذين تكلم فيهم من لا يُلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة، لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولي النَّقد.
- والذين لم يذكرهم الذهبي في كتاب «ميزان الاعتدال»:
- ١- الأئمة المتبوعين في الفروع، لم يذكر أحدًا منهم، لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، كأبي حنيفة والشافعي والبخاري وغيرهم... وإن ذكر أحدًا منهم، فعلى جهة الإنصاف.
- ٢- لم يتعرَّض لِذِكْرِ مَنْ قِيلَ فِيهِ: «مَحَلُّهُ الصِّدْقُ».
- ٣- ومن قِيلَ فِيهِ: «لَا بَأْسَ بِهِ».
- ٤- ومن قِيلَ فِيهِ: «هُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ، أَوْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، أَوْ هُوَ شَيْخٌ» فَإِنَّ هَذَا وَشَبِيهَهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الضَّعْفِ الْمُطْلَقِ.
- ٥- وقد بلغ عدد المترجمين في الكتاب: (١١٠٥٣) ترجمة وبعضها من المكررات.

٧- لسان الميزان: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)

ما هو الفرق بين «ميزان الاعتدال»، و«لسان الميزان»؟

الجواب:

١. أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى لم يذكر أسماء أصحاب الكُتُب الستة في الكتاب، وذلك لأنه أَلَّفَ كتاب: «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، وهما متخصصان في رجال الكُتُب الستة، ومُلَحَقَاتِهَا.

٢. أضاف بعض التراجم التي لم يذكرها الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال»، ورمز لها بالحرف (ز)، أي زيادة.

٣. استدرك الحافظ ابن حجر على الذهبي ما فاته من أقوال النُّقَاد في الرجال المذكورين، وقال: قلت... ثمَّ يذكر الاستدراكات.

٤. أضاف ما استدركه الإمام أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم ابن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦هـ) من أقوال أهل العلم أو تراجم أو إصلاح خطأ أو غير ذلك، في كتابه: «ذيل ميزان الاعتدال». القسم الثاني: ما أُوْلِفَ في الثَّقَاتِ:

١. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجَلِيُّ الكوفيّ (ت ٢٦١هـ). وهو كتاب لا يختص في الثقات فقط، ولكنَّ الصفة السائدة فيه هم الذين وثقهم رحمه الله تعالى.

وقد بلغ فيه عدد التراجم: (٢٣٦٦) ترجمة. وقد وصل إلينا هذا الكتاب بترتيب الإمام نور الدين الهيثمي.



وقد أُتسم منهج العجلي في هذا الكتاب بالإيجاز والاختصار.  
قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المَعْلَمِي: «توثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع»<sup>(١)</sup>.

وقال محقق الكتاب عبد العليم البستوي: «...تبيّن لي بعد دراسة تراجم كثير من الرواة أن الإمام العجلي كثيرًا ما يتفق مع ابن حبان في توثيق أناس ذكرهم أبو حاتم وغيره في المجاهيل أو سكتوا عليهم، ويجزم العجلي بتوثيقهم ولكنه - أي العجلي - يختلف عن ابن حبان في أن ابن حبان يتشدد أو يتعنت في الجرح بخلاف العجلي، فإنه يتسامح مع الضعفاء أيضًا، فيعطيهم مرتبة أعلى مما هم فيه عند النقاد الآخرين.

ويظهر تساهل العجلي في الأمور التالية:

أولاً: إطلاق (ثقة) على الصدوق فمن دونه.

ثانيًا: إطلاق (لا بأس به) على من هو ضعيف.

ثالثًا: إطلاق (ضعيف) على من هو ضعيف جدًا أو متروك.

رابعًا: توثيق مجهولي الحال ومن لم يرو عنه إلا راو واحد<sup>(٢)</sup>.

٢. الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ).

وقد بلغ عدد التراجم فيه (١٦٥٠٨) ترجمة.

وهو مُرتب على الطبقات: ابتداءً بسيرة الرسول ﷺ.

وقد كان مذهب ابن حبان: «إن العدل من لم يُعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل،

فمن لم يُجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه»<sup>(٣)</sup>.

(١) الأنوار الكاشفة ص ٧٢.

(٢) تحقيق كتاب معرفة الثقات ١ / ١٢٥ - ١٢٧.

(٣) انظر: الثقات ١ / ١٣، ولسان الميزان ١ / ١٤.

لذا فقد أدخل الكثير من المجاهيل في كتابه هذا.

قال ابن حبان: ((... فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرّى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبراً منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال:

١ - إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يُحتج بخبره.

٢ - أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته.

٣ - أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجّة.

٤ - أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله الحجّة.

٥ - أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه... فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرّى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره، لأن العدل من لم يُعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده، إذ لم يُكَلَّف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كُلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم<sup>(١)</sup>.

وقد انتقد الحافظ ابن حجر هذا المذهب. فقال: ((وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه.

وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات) الذي ألفه، فإنه يذكر خُلُقاً ممن نصّ عليهم أبو حاتم وغيره أنهم مجهولون.

---

(١) الثقات ١/١١، ١٣.

وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»<sup>(١)</sup>.

ولذلك عدّه العلماء من المتساهلين في التوثيق، وهذا الاصطلاح خاص بابن حبان فقط، فينبغي التنبه له عند التعامل مع هذا الكتاب.

القسم الثالث: كتب جمعت بين الثقات والضعفاء:  
ومنها:

١. الطبقات الكبير: (الطبقات الكبرى): لمحمد بن سعد بن منيع الزُّهري (ت ٢٣٠هـ).  
حُصص جانباً منه في بدايته للحديث عن سيرة الرسول ﷺ ثم ذكر الصحابة، وقسمهم إلى ثلاث طبقات، وجعل السبق إلى الإسلام هو الأصل، ثم ذكر التابعين، وقسمهم إلى طبقات باعتبار المدن ولذلك يصعب التمييز فيه بين التابعين وأتباعهم ومن بعدهم، ثم جعل قسمًا خاصًا للنساء

وقد بلغ عدد تراجم الكتاب في بعض النشرات (٥٥٥٤) ترجمة.

٢. كتاب التاريخ الكبير: التاريخ الكبير: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

١. رتبه ونظمه على حروف المعجم، مراعيًا في ذلك الحرف الأول فقط.

٢. ثم يرتب الأسماء المشتركة إذا كثرت على الأول من اسم الأب.

٣. استفتحه بمن اسمه (محمد) تشریفًا لاسم النبي صلى الله عليه وسلم.

٤. ويقدم في كل حرف الصحابة رضوان الله عليهم على غيرهم، وإن خالف الترتيب.

٥. ويستعمل أحيانًا ألفاظ الجرح والتعديل، كقوله: سكتوا عنه، وفيه نظر، ومنكر

الحديث.

---

(١) لسان الميزان ١ / ١٤.

٦. اعتنى في بيان صحة السَّماع للرواة عن شيوخهم.
٣. الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظليّ، الرّازيّ ابن أبي حاتم (المتوفى سنة ٣٢٧هـ).
١. كتب مقدمة اشتملت على فوائد تتعلق بعلم الجرح والتّعديل، وأقوال النُّقاد في هذا المجال، مع ترجمة لأشهر المحدثين والنُّقاد.
٢. رتبه على حروف المعجم، بالنظر إلى الحرف الأول في الاسم فقط، مع ابتداء اسم الأب أيضًا. وابتدأ يمن يُسمى أحمد وابتداء اسم أبيه على الألف.
٣. يحرص على تقديم أسامي الصحابة في كل حرف.
٤. نقل أقوال عدد من النُّقاد في المترجم بهم، ولا سيما يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبيه، وأبي زُرعة الرّازيين، وغيرهم.
- وهو كتاب كبير احتوى على ثمانية عشر ألفًا وخمسين ( ١٨٠٥٠ ) ترجمة.
- ومراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل»:
- مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم: هي أربعة مراتب:
١. إذا قيل للواحد إنه: ( ثقة، أو متقنٌ ثبت ) فهو ممن يحتجّ بحديثه.
٢. وإذا قيل إنه ( صدوقٌ، أو محله الصدق، أو لا بأس به ) فهو ممن يُكتب حديثه، ويُنظر فيه.
٣. وإذا قيل ( شيخٌ ) يُكتب حديثه، ويُنظر فيه، إلا أنه دون الثانية.
٤. وإذا قيل ( صالح الحديث ) فإنه يُكتب حديثه للاعتبار.
- وأما مراتب الجرح عند الحافظ ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل»:
- فمراتب أو طبقات الجرح عنده: هي أربعة مراتب:
- ١- إذا أجابوا في الرجل بـ - ( لئِن الحديث ) - فهو ممن يُكتب حديثه، ويُنظر فيه اعتبارًا.

- ٢ - وإذا قالوا (ليس بقوي) فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه ، إلا أنه دونه.
- ٣ - وإذا قالوا (ضعيف الحديث) فهو دون الثاني ، لا يُطرح حديثه ، بل يُعتَبَرُ به.
- ٤ - وإذا قالوا (متروك الحديث)، أو (ذاهب الحديث) أو (كذاب) فهو ساقط الحديث، لا يُكْتَبُ حديثه.

بعض المصنّفات حول الكُتُبِ السِّتَةِ ومُلْحَقَاتِهَا  
لقد صُنِّفَتْ كُتُبٌ تَخَصَّصَتْ فِي رِجَالِ أَشْهَرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي مَجَالِ الرَّوَايَةِ، وَمِنْ  
أَشْهَرِ هَذِهِ الْمُصَنَّفَاتِ:

١- «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ أبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (ت ٦٠٠هـ).

٢- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزني (ت ٧٤٢هـ).

٣- وهو تهذيب لكتاب «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ أبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (ت ٦٠٠هـ).

من معاني التهذيب في اللغة: التنقيح، والقطع، والإصلاح.

وهذَّبَ الكِتَابَ: لَخَّصَهُ وَحَذَفَ مَا فِيهِ مِنْ إِضَافَاتٍ غَيْرِ لَازِمَةٍ.

وهذا الأمر يقتضي الإضافات على الكتاب المراد تهذيبه في بعض الأحيان.

وهذا ما سار عليه الإمامُ المِزِّي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: «تهذيب الكمال».

١. بدأ بمقدمة ذكر فيها الأسباب الدافعة لتهذيب «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ أبي

محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (ت ٦٠٠هـ)، ومنهجه في الكتاب.

٢. كتب مقدمة مائة عن حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وما ورد في فضل الكتب السِّتَةِ.

٣. ثمَّ ترجمة موجزة لسيرة سيد البشر محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... نسبه وشيء من سيرته، ومُعجزاته على طريق الاختصار، طلباً لبركته، وتَشْرِيفاً بذكره صلى الله عليه وسلم.

٤. رتب الكتاب على حروف المعجم ، وصعد في الترتيب إلى آبائهم ، وأجدادهم ، ثم رتب النساء على ذلك النسق أيضاً.

٥. وابتدأ بمن اسمه أحمد.

ونظم صاحب «تهذيب الكمال» كتابه في داخل الترجمة الواحدة وفق النسق الآتي:

١- اسم الراوي واسم أبيه وجده.

٢- شيوخ الراوي على حروف المعجم، ويذكر رمز اسم الكتاب الذي أخرجه.

٣- تلاميذه المترجم على حروف المعجم، ويذكر رمز اسم الكتاب الذي أخرجه.

٤- أقوال الأئمة النُّقَّاد المُعَدِّلِينَ للراوي المترجم، ويرتب هذه الأقوال وفق وفيات الناقدين، أو أهميتهم في مجال الجرح والتعديل.

٥- أقوال الأئمة النُّقَّاد المُجَرِّحِينَ للراوي المترجم.

٦- ثمَّ يحاول الموازنة بين أقوال المُعَدِّلِينَ والمُجَرِّحِينَ من خلال ذِكْرِ أقوال بعض الأئمة في الرجل المترجم له.

٧- ذِكر زمان ومكان ولادة ووفاة الرواة.

٨- يروي أحياناً رواية من أحد الكتب السُنَّة أو غيرها عن طريق المترجم له في سياق الترجمة.

٣- تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ)

هَدَّبَ الإِمَامُ ابن حجر كتاب «تهذيب الكمال» للإمام المِزِّيِّ

ومن أشهر الفروق بينَ الكتابين:

- أن كتاب «تهذيب الكمال»:

١- تضمن ترجمة موجزة للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢- رتب المزيّ أسماءَ الشيوخ والتلاميذ للمُتَرَجِّمِ لهم ترتيباً ألف بائي دقيقاً وذكر مَنْ أخرج هؤلاء الشيوخ والتلاميذ من أصحاب الكتب بالرموز.

٣- رتب أقوال التعديل، ثم الجرح، ونظمها.

٤- ذكر المزيّ أحياناً رواية أو روايتين تتصل بالمُتَرَجِّمِ لهم، وهي في الأغلب لها صلة بأحد الكتب الستّة، والتي يبين فيها علوّ أسانيده.

أمّا ابن حَجَرٍ فإنه اتبع الأسلوب الآتي:

١. حذف سيرة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢. لم يُرتب أسماءَ الشيوخ والتلاميذ ترتيباً ألف بائي.

٣. حذف رموز مَنْ أخرج للشيوخ والتلاميذ للمُتَرَجِّمِ لهم.

٤. حذف الكثير من أسماء الشيوخ والتلاميذ.

٥. حذف مرويات المزيّ التي لها صلة بالمُتَرَجِّمِ لهم، والتي يبين فيها علوّ أسانيده.

٦. استدرك ما فات المزيّ من شيوخ وتلاميذ الرواة المُتَرَجِّمِ لهم.

٧. استدرك بعض أقوال أهل الجرح والتعديل في المُتَرَجِّمِ لهم والتي فات المزيّ أن

يذكرها.

٨. نبّه الحافظ ابن حجر على بعض الأوهام التي وردت في كتاب «تهذيب الكمال».

٤. تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني

(المتوفى سنة ٨٥٢هـ)

وقد رتب الحافظ ابن حجر كتابه: «تقريب التهذيب» وفق النقاط الآتية:

١. كتب مُقَدِّمَةً بَيْنَ فِيهَا الْأَسْبَابَ الدَّافِعَةَ لِتَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ، مَعَ بَيَانٍ مِنْهُجِهِ فِي الْكِتَابِ.
٢. رتبته على حروف المعجم ، بذكر الأسماء من الألف إلى الياء.
٣. في حرف الألف بدأ بمن اسمه أحمد.
٤. وفي العبادلة ابتداءً بمن اسمه عبدالله.
٥. وفي حرف الميم، بدأ بمن اسمه مُحَمَّدٌ ، لشرف هذه الأسماء.
٦. وبعد أن انتهى من حرف الياء انتقل إلى الكنى ورتبهم أيضاً وفق حروف المعجم، ثُمَّ فصل في الأبناء، ثُمَّ فصل في الأنساب، ورتبهم وفق حروف المعجم، ثُمَّ الألقاب، ثُمَّ وَمِنْ الْمُبْهَمِ.
- ثُمَّ النِّسَاءَ وَرَتَبَهُمْ تَرْتِيبًا أَلْفَ بَائِي، ثُمَّ الْكُنَى مِنَ النِّسَاءِ، ثُمَّ ابْنَةَ الْحَارِثِ، ابْنَةَ حَمْزَةَ... وهو بذلك سار على نسق الإمام المزي في «تهذيب الكمال»، «تهذيب التهذيب».
- وَمِنْ الْفُرُوقِ بَيْنَ كِتَابِ: «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»:
١. إِنَّ «تقريب التهذيب»، هو تقريب لكتاب «تهذيب التهذيب»، والذي هو بدوره تهذيب لكتاب «تهذيب الكمال» للمزي.
٢. قَسَمَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ فِي «التقريب» الرواة إلى طبقات، ومراتب، وهذا ما لم يفعله في «تهذيب التهذيب».
٣. إِنَّ «تقريب التهذيب» يُعْطِي الْمَحْصَلَةَ النَّهَائِيَةَ لِاجْتِهَادِ الْحَافِظِ ابْنَ حَجْرٍ فِي الرِّوَاةِ، بَيْنَمَا فِي «تهذيب التهذيب» يذكر أقوال أهل الجرح والتعديل.
٤. حذف أسماء الشيوخ والتلاميذ.
٥. حرص على ذكر سنوات الوفيات للرواة، وَمَنْ لَمْ يَقِفْ لَهُ عَلَى سَنَةِ لَوْلَا ذِكْرُ طَبَقَتِهِ.
٦. قسم مراتب الرواة جرحاً وتعديلاً، ولم يفعل هذا في «تهذيب التهذيب».
- وَقَسَمَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ الرِّوَاةَ فِي كِتَابِهِ: «تقريب التهذيب»؟
- إلى (١٢) طبقة.



المتكلمون في الرجال أقسامهم وطبقاتهم:

أقسام المتكلمين في الرجال:

قال الإمام الذهبي: «ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكنهم أكثر الناس صواباً وأندرهم خطأً وأشدّهم إنصافاً وأبعدهم عن التحامل. وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزته فتندم. ومن شذ منهم فلا عبرة به. فحلّ عنك العناء، وأعط القوس باريتها. فو الله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر. ولئن خطب خاطبٌ من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام وبلسان الشريعة وبيجاه السنة وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ فنعوذ بالله من الخذلان»<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر في نزهة النظر (ص ١٩٢): «وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل. فإنه إن عدل أحداً بغير تثبت، كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة "من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب". وإن جرح بغير تحرز، فإنه أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً. والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد - وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً - وتارة من المخالفة في العقائد»<sup>(٢)</sup>.

أولاً: المتشدّدون في الجرح والتعديل:

الشِدَّة في اللغة هي: الصلابة، وهي: نقيض اللين، وتكون في الجواهر والأعراض، والتشديد خلاف التخفيف<sup>(٣)</sup>.

فالمُتشدّد هو: المتعنّت في الجرح متنبّثٌ في التعديل.

يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويجرحه بأدنى جرح، ويلين بذلك حديثه.

(١) سير أعلام النبلاء: ٨٢ / ١١.

(٢) نزهة النظر: ١٩٢.

(٣) أساس البلاغة: ٤٩٨ / ١، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٥١ / ٢، المعجم الوسيط: ٤٧٦ / ١ - ٤٧٧.

ومن هؤلاء: شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)،  
ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، وأبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ)، والنسائي (ت ٣٠٣هـ)<sup>(١)</sup>.

ومن النقاد من اشتهر بالتعنّت في جرح أهل بلد معين:

قال الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي: واعلم أن من النقاد من له تعنت في جرح أهل بعض  
البلاد، أو بعض المذاهب، لا في جرح الكل، فحينئذ يُنقح الأمر في ذلك الجرح<sup>(٢)</sup>  
ومن أولئك:

أ- أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ) في جرحه لأهل الكوفة.  
قال الحافظ ابن حجر: «فإنَّ الحاذقَ إِذَا تَأَمَّلَ ثَلَبَ أَبِي إِسْحَاقَ الجُوزْجَانِيَّ لِأَهْلِ الكُوفَةِ  
رَأَى العَجَبَ؛ وَذَلِكَ لِشِدَّةِ انْجِرَافِهِ فِي النُّصَبِ وَشُهْرَةِ أَهْلِهَا بِالتَّشْيِيعِ، فَتَرَاهُ لَا يَتَوَقَّفُ فِي  
جَرَحِ مَنْ ذَكَرَهُ مِنْهُمْ بِلِسَانِ ذَلِكِ وَعِبَارَةِ طَلِيقَةٍ، حَتَّى إِنَّهُ أَخَذَ يُلَيِّنُ مِثْلَ الأَعْمَشِ وَأَبِي نُعَيْمٍ  
وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى وَأَسَاطِينِ الحَدِيثِ وَأَرْكَانِ الرِّوَايَةِ، فَهَذَا إِذَا عَارَضَهُ مِثْلُهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ  
فَوَثَّقَ رَجُلًا بِمَنْ ضَعَّفَهُ هُوَ قَبْلَ التَّوَثِيقِ»<sup>(٣)</sup>.

ب- عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي<sup>(٤)</sup> (ت ٢٨٣هـ) في جرحه لأهل الشام.

ثانياً: المتساهلون في الجرح والتعديل:

مفهوم التساهل عند علماء الجرح والتعديل

السهل لغة: نقيض الحزن، وهو كل شيء مائل إلى اللين وقلة الخشونة، والتسهيل هو

اليسير، والتساهل هو: التسامح<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (١٥٨ - ١٥٩، ١٦٧، ١٧١)، والموقظة ص ٨٣،

والنكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٤٨٢، والمتكلمون في الرجال ص ١٣٢.

(٢) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص ٣٠٨).

(٣) انظر: لسان الميزان: ١/ ٢١٢، فتح المغيث للسخاوي: ٤/ ٤٦٣.

(٤) انظر: لسان الميزان: ١/ ٢١٢، فتح المغيث: ٤/ ٤٦٣.

والمراد بالتساهل عند علماء الجرح والتعديل: مخالفة بعض القواعد التي وضعها عموم النُّقاد في توثيق الرواة.

الأسباب الحاملة لبعض العلماء على التساهل

التساهل عيبٌ في النقد ينشأ من عدة أسباب:

الأول: اصطلاح ضوابط وقواعد في التوثيق فيها نوعٌ من التساهل لا يرضاه جمهور أهل العلم كتوثيق كل من عُرف بطلب العلم، أو توثيق مجهول العدالة، أو توثيق من روى عنه عدلٌ واحد ونحو ذلك.

الثاني: الابتعاد عن قواعد المُحدِّثين في الجرح والتعديل، وعدم مراعاة تطبيقها عند توثيق الرواة.

الثالث: الحالة النفسية للناقد والتي تجعله ببالغ في إحسان الظن بالمسلمين، وعدم التحري والتبع لأخطائهم.

فالتساهل في مجملته راجع إلى تسامح المُتساهل في مذهبه في الجرح والتعديل، أو اعتبار بعض الأوصاف على خلاف غيره، أو عدم اعتبارها كتعديل المستور ونحوه، أو إلى عدم التحري.

أشهر المعروفين بالتساهل في التعديل، والتَّصحيح:

[ ١ ] أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ).

[ ٢ ] محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ).

وقد عدّه من المتساهلين: ابن الصَّلاح، والذهبي، والسخاوي<sup>(١)</sup>.

---

(١) لسان العرب: (٦ / ٤١٢).

(٢) انظر: علوم الحديث (ص ١٧٢)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص (١٧٢)، والموقظة (ص ٨٣)، فتح المغيث (٣ / ٢٧٥).

[٣] ابن حبان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن مُعَاذِ بْنِ مَعْبَدٍ، التَّمِيمِيُّ، الدَّارِمِيُّ، البُسْتِيُّ (ت ٣٥٤ هـ) <sup>(١)</sup>.

[٤] أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) وقد عدّه من المتساهلين:

ابن الصلاح، قال: وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به <sup>(٢)</sup>.  
وأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)،  
قال: الحاكم مشهوراً بالتساهل في التصحيح <sup>(٣)</sup>.  
وبدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفى العينى (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ)، قال: قد عُرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل والموضوعة <sup>(٤)</sup>.

[٥] أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) <sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: المعتدلون في الجرح والتعديل:

مفهوم الاعتدال عند علماء الجرح والتعديل:

العدل لغة: هو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور.

---

(١) ينظر: الحديث عن كتاب المجروحين، والثقات لابن حبان.

(٢) علوم الحديث (ص ١٧٢).

(٣) مشكاة المصابيح (٣ / ٣١٣).

(٤) علوم الحديث (ص ١٧٢).

(٤) البناءة في أحاديث الهداية (١ / ٦٢٧).

(٤) علوم الحديث (ص ١٧٢).

(٥) تنظر المراجع السابقة.

والعدل هو: الحُكْمُ بالحق.

والعدُلُّ من الناس هو: المرضي في قوله وحكمه<sup>(١)</sup>.

قال الإمام الذهبي مبيِّناً معنى الاعتدال:

قسمٌ معتدلٌ منصفٌ قبل العلماء أقوالهم وارتضوها فلا يُضعفون إلا بجرح، ولا يُعدّلون إلا بمعرفة<sup>(٢)</sup>.

أشهر المعتدل لاین في الجرح والتعديل

جمهور أئمة النقاد معدودٌ في هذا القسم.

ومن أشهر الموصوفين بالاعتدال والانصاف:

سفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، وابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، وابن المديني (ت ٢٣٤هـ)، والإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)، والبخاري (ت ٢٥٦هـ)، وأبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)، وأبو داود (ت ٢٧٥هـ)، وابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، والدَّارَقُطْنِيُّ (ت ٣٨٥هـ)، وأبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، وشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمِاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وأبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، وابنه وَلِيُّ أَبُو زُرْعَةَ أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي، ثُمَّ المِصْرِيُّ، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ). وأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) لسان العرب: ٩ / ٨٣.

(٢) الموقظة: (ص ٨٣).

(٣) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص ١٥٨-١٥٩، ١٦٧)، والموقظة: (ص ٨٣)، والنكت على كتاب ابن الصلاح ١ / ٤٨٢، والمتكلمون في الرجال: (ص ١٣٢)، والإعلان بالتويخ

وفائدة هذا التقسيم: النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوي.  
 فإذا جاء التوثيق من المتشددين، فإنه يُعصُّ عليه بالنواجذ لشدة تثبتهم في التوثيق إلا إذا  
 خالف الإجماع على تضعيف الراوي أو كان الجرح مُفسِّراً بما يجرح فإنه يقدم على التوثيق،  
 ولكن إذا جرَّحوا أحداً من الرواة، فإنه يُنظر هل وافقهم أحد على ذلك؟  
 فإن وافقهم أحد على ذلك التضعيف ولم يُوثَّق ذلك الراوي أحد من الحذاق فهو ضعيف،  
 وإن لم يوافقهم أحد على التضعيف، فإنه لا يؤخَّذ بقولهم على إطلاقه، ولكن لا يطرح مطلقاً،  
 بل إن عارضه توثيق من معتبر فلا يقبل ذلك الجرح إلا مفسِّراً.  
 فإذا قال ابن معين في راوٍ: «إنه ضعيف» فلا يكفي أن يقول ذلك دون بيانٍ لسبب تضعيفه  
 وغيره قد وثَّقه، بل مثل هذا الراوي يُتوقَّف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب. كما  
 قاله الحافظ الذهبي<sup>(١)</sup>.

وإذا جاء التوثيق من المتساهلين فإنه يُنظر. هل وافقهم أحد من الأئمة الآخرين على  
 ذلك؟

فإن وافقهم أحد أخذ بقولهم، وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق فإنه لا يُسلم له فإن من  
 عادة ابن حبان توثيق المجاهيل.

وأما الجرح فليسوا فيه على منهج واحد، بل منهم من يتساهل مع الضعفاء أيضاً  
 كالعجلي.

ومنهم من يتعنَّت أحياناً كابن حبان. ولذلك يتعقَّبُه الذهبيُّ على التعنت في مواضع كثيرة.

---

لمن ذم التاريخ: (ص ٢٠٥)، والرفع والتكميل: (ص ٣٠٦)، وتوجيه النظر: (١/ ٢٨٢)، وقواعد في  
 علوم الحديث: (ص ١٨٩).  
 (١) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨ - ١٥٩. ضوابط الجرح والتعديل مع  
 ترجمة إسرائيل بن يونس (دراسة تحليلية): ٣٥.

وأما المعتدلون المُنصفون، فإنه يُعتمد على أقوالهم في الحكم على الرواة جرحًا وتعديلاً ما لم يُعارض توثيقهم بجرح مُفسّرٍ خالٍ من التّعنتِ والتشدد فإنه يقدم على التوثيق<sup>(١)</sup>.

عِلْمُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ

(٦٠٢٣٤٢)

إعداد

د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر

١٤٣٥ هـ

---

(١) ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (دراسة تحليلية): ٣٥.

بعض ضوابط المُحدِّثين في الجرح والتعديل

الضابط الأول: عدم قبول الجرح فيمن ثبتت عدالته:

هناك جماعة من العلماء ثبتت عدالتهم، وكثُر مادحوهم، وقُبِلت أحاديثهم، واجتمع الناس عليهم فكانت رتبهم أرفع من أن يُسأل عنهم العلماء نظرًا لشهرة عدالتهم، واستفاضة إمامتهم، وأمثلة ذلك كثيرة:

سُئل يحيى بن معين عن عبدة السلماني فقال: ثقة لا يُسأل عنه<sup>(١)</sup>.

وسُئل عن مسروق فقال: ثقة لا يُسأل عنه<sup>(٢)</sup>.

الضابط الثاني: وجوب صيانة أعراض المسلمين:

الأصل المفهوم من قواعد الشرع: صيانة الأعراض بتحريم الخوض فيها، وأن الكلام في الرواة إنما أُجيز للضرورة، ولمصلحة الشريعة، فمن لم تكن له رواية، ولم تكن هناك مصلحة شرعية من ذكر عيوبه ونقائصه حرمت غيبته للأدلة القاضية بتحريم الخوض في أعراض المسلمين.

قال الحافظ السخاوي: قد شغف جماعة من المتأخرين... بذكر المعائب ولو لم يكن المعاب من أهل الرواية وذلك غيبة محضة، ولذا تعقّب ابن دقيق العيد: ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء وقدح فيه بقوله: إذا لم يُضطرَّ إلى القدح فيه للرواية لم يُجْز.

قال العز بن عبد السلام في قواعده: إنه لا يجوز للشاهد أن يُجرح بذنبن مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما، فإن القدح إنما يجوز للضرورة فليُقدَّر بقدرها، ووافق عليه العراقي وهو ظاهر<sup>(٣)</sup>.

(١) الجرح والتعديل ٦ / ٩١ .

(٢) الجرح والتعديل ٨ / ٣٩٦ .

(٣) فتح المغيبي ٣ / ٢٧٢ .



الضابط الثالث: وجوب نقل أقول المُجَرِّحِينَ والمُعَدِّلِينَ مَعًا:

لا ريب أن كل إنسان - عدا الأنبياء - عنده حقٌ وباطل، وفيه خيرٌ وشر، فيذكر وينسى، ويعلم ويجهل، فلكل بشرٍ أخطاؤه، ولكل عالمٍ هفواته، ولكل جوادٍ كبوة، ولكل سيفٍ نبوة. قال عبد الله بن المبارك: إذا غلبت محاسن الرجل - على المساوىء - لم تُذكر المساوىء، وإذا غلبت المساوىء على المحاسن لم تُذكر المحاسن<sup>(١)</sup>.

وقال الشعبي: كانت العرب تقول: إذا كانت محاسن الرجل تغلب مساوئه فذلكم الرجل الكامل، وإذا كانا متقاربين فذلكم المتماسك، وإذا كانت المساوىء أكثر من المحاسن فذلكم المتهتك<sup>(٢)</sup>.

الضابط الرابع: ليس كل جرح صدر من ناقدٍ معتمدًا مقبولًا.

قال السخاوي: مما ينبغي أن يُتفقَد: حاله في العلم بالأحكام الشرعية فربَّ جاهلٍ ظن الحلال حرامًا فجرح به، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال. والقاعدة في هذه المسألة قول ابن حجر: إن صدر الجرح من غير عارف بالأسباب لم يُعتبر به<sup>(٣)</sup>.

ومفاد هذه القاعدة: أنه لا بد لاعتماد الجرح أن يكون مفسرًا، وخاصة فيمن ثبتت عدالته حتى لا يُجرح الراوي بغير جرح، فقد يصدر الجرح ويكون هناك مانع من قبوله، ولهذا الحالة صور كثيرة ذكرنا منها الجرح بما ليس بجرح.

الضابط الخامس: جوب الإنصاف وعدم المحاباة.

من أهم السمات الظاهرة في منهج أئمة الجرح والتعديل: الإنصاف والاعتدال، ولزوم الحق، وعدم المحاباة، وما ذكرناه مما يُخالف هذه القاعدة فهو القليل النادر، وإنما ذكرناه

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٧٦.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢/ ٢٦٠.

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٦٩.

ليُعرف ويحذر، ولكن الأصل أن علماء الإسلام ونقاد الحديث كانوا على جانبٍ كبيرٍ من الورع والخشية والحذر من رمي البراء بالعيب، أو محاباة الأقارب، أو الأصحاب على حساب قواعد العلم، فضربوا في ذلك أروع الأمثلة، وإليك هذه الأمثلة الدالة على ذلك:-

١ - سُئل علي بن المديني عن أبيه فقال: سلوا عنه غيري، فأعادوا، فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين: إنه ضعيف<sup>(١)</sup>.

٢ - وكان وكيع بن الجراح لكون والده على بيت المال لا يروي عنه منفردًا بل يقرن معه آخر<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم: ومن له اطلاعٌ على سيرة أئمة الحديث الذين لهم لسان صدقٍ في الأمة، وعلى أحوالهم، علم بأنهم من أعظم الناس صدقًا، وأمانةً، وديانةً، وأوفرهم عقلًا، وأشدّهم تحفظًا، وتحريًا للصدق، ومجانبةً للكذب، وإن أحدًا منهم لا يحابي في ذلك أباه، ولا ابنه، ولا شيخه، ولا صديقه<sup>(٣)</sup>.

وإذا أردت زيادة على ذلك فارجع إلى كتاب: "هدي الساري مقدمة فتح الباري" لابن حجر الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال البخاري تجد أمثلة كثيرة للجرح المردود<sup>(٤)</sup>.

الضابط السادس: التزام الأدب عند الجرح.

علم النقاد بضرورة كشف عيوب الرواة، وأنه ضرورة لصيانة السنة من الدخيل، فلم يُفترطوا في استخدام هذا السلاح، أو يسيئوا استعماله، فاكتفوا بالعيب الواحد عن بقية العيوب، ولم يلتفتوا إلى العيوب الشخصية، والتي لا علاقة لها بالرواية، ثم التزموا الأدب

(١) الإعلان بالتوبيخ ص ٦٨.

(٢) الإعلان بالتوبيخ ص ٦٨.

(٣) مختصر الصواعق المرسله لابن القيم ٢ / ٣٥٨.

(٤) هدي الساري ص ٤٠٣.

عند الجرح، وما تراه من قسوة في عبارات بعضهم إنما دفعهم إليها واقع الراوي وحاله، ولكنهم في الجملة كانوا يُعبّرون عن الجرح بألفاظٍ تخلو من القسوة اللّهم إلا إذا بالغ الراوي في كذبه أو خطئه فكانوا يقسون في اللفظ حينئذٍ لبيان حاله وكشف عيبه ليحذر. وكانوا يُعلّمون طلابهم هذا الأدب الرفيع، ويوصونهم بالتزام الحيطة والأدب عند القيام بجرح من يستحق الجرح من الرواة.

وإليك هذه الأمثلة الدالة على ذلك:

١ - قال الإمام السّخاوي: روينا عن المزيّن قال: سَمِعَني الشافعيّ يوماً وأنا أقول: فلان كذّاب، فقال لي: يا إبراهيم أكس ألفاظك أحسنها، لا تقل كذاب، ولكن قل حديثه ليس بشيء<sup>(١)</sup>.

٢ - قال السخاوي: كان البخاري لمزيد ورعه قلّ أن يقول: كذاب، أو وضاع أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا، نعم ربما يقول: كذبه فلان، أو رماه فلان بالكذب<sup>(٢)</sup>.

الضابط السّابع: يُعرف ضبط الرّاوي: بموافقته لأحاديث الثّقات<sup>(٣)</sup>.  
الضّابط الثّامن: رواية الأقران بعضهم عن بعض، فيه مزيد من التّوثيق.  
الضّابط التاسع: رواية أهل البلدان بعضهم عن بعض، فيه مزيد من التّوثيق.  
الضّابط العاشر: قول ابن مَعين: لا أعرفه، يعني أحياناً أنّ الرّاوي قيل الحديث.  
الضّابط الحادي عشر: مَنْ قيلَ فيه: كذاب، أو ما أشبه من الألفاظ، لا يرتقي حديثه.  
الضّابط الثّاني عشر: رِوَايَةُ الأَكْبَرِ عَنِ الأصَاغِرِ، فيه مزيد من التّوثيق<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح المغيث للسخاوي: ١٢٨ / ٢.

(٢) فتح المغيث للسخاوي: ١٢٦ / ٢.

(٣) ينظر علل الحديث لابن أبي حاتم: .

(٤) ينظر: فتح المغيث: ١٦٩ / ٤.

الضابط الثالث عشر: كَلَامِ الْأَقْرَانِ الْمُتَعَاصِرِينَ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ لَا يُقْبَلُ الْجُرْحُ فِيهِمْ إِلَّا بَيَّانٍ وَاضِحٍ<sup>(١)</sup>.

الضابط الرابع عشر: قول الذَّهَبِيِّ: «وُثِّقَ» في بعض الرواة الذين لم يوثقهم إلا ابن حَبَّانَ، يُريد به توثيق ابن حَبَّانَ.

الضابط الخامس عشر: سَرِقَةُ الْحَدِيثِ: أَنْ يَدَّعِيَ الْمُحَدِّثُ سَمَاعَ مَا لَمْ يَسْمَعْ، أَوْ أَنْ يَنْتَحِلَ مَا رَوَاهُ، أَوْ كَتَبَهُ غَيْرُهُ دُونَ أَنْ يَذْكَرَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

هذا والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

مكة المكرمة ٢١ / ١١ / ١٤٣٥ هـ

كتبه

أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة

---

(١) فتح المغيث للسخاوي: ٣٦٣ / ٤.

(٢) ينظر كتابنا: البيان والتعريف بسرقة الحديث النبوي الشريف: ٩.